المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
Palestinian Human Rights Organization (Rights) - PHRO
Member: Euro – Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member: International Federation for Human Rights (FIDH)

بيروت في 17 أيلول 2007

بيان صحفي

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) تلتقي العماد ميشال عون وتطرح معه جملة من القضايا ذات الصلة بالأوضاع الإنسانية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

عقد وفد من المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) برئاسة مدير عام المنظمة غسان عبد الله وعضوية كل من بسام حبيشي، رولا بدران ومحمد النجار، اليوم الإثنين الواقع في 17 أيلول 2007 اجتماعا مع رئيس التيار الوطني الحر ورئيس كتلة التغيير والإصلاح النيابية العماد ميشال عون في دارته في الرابية بحضور القيادي في التيار الوطني الحر سيمون أبي رميا، حيث جرى عرض ومناقشة جملة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك لا سيما تلك المتعلقة بالاوضاع المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان على كافة الصعد الإنسانية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بخاصة في أعقاب الأحداث المؤسفة التي شهدها مخيم نهر البارد وبروز عدة أصوات احتوت مضامين تحريضية حملت اللاجئين الفلسطينيين وزر وأعباء ما جرى، وقد أُعيد التأكيد على استنكار وشجب الاعتداءات التي طاولت القوى الأمنية واستهدفت استقرار لبنان فكان أول وأكثر المتضررين منها اللاجىء الفلسطيني وأن هذه الجماعة (ما يسمى فتح الإسلام) لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالفلسطينيين الذين أكدوا ذلك منذ البداية سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية التي أمنّت الغطاء للجيش من أجل إتمام مهمته.

كذلك تناول اللقاء مسألة الحقوق الإنسانية للاجىء الفلسطيني في لبنان والتعقيدات القانونية التي تطال الواقع الفلسطيني في شتى مجالاته والتي تعيق كل محاولة ترمي لتحسين أوضاع وظروف اللاجئين في لبنان، وهنا تم التركيز على ضرورة العمل من أجل إلغاء وتعديل كافة القوانين والإجراءات التي تحرم الفلسطيني من أبسط حقوقه الإنسانية وصولاً إلى إرساء منظومة قانونية عادلة ومنصفة تحفظ كرامته وتحدد ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه الدولة المضيفة على قاعدة السيادة للدولة اللبنانية على كامل أراضيها، الأمن والاستقرار للاجئ الفلسطيني إلى حين عودته وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما من شأنه أن يشكل شبكة أمان تقي من مخاطر فرض التوطين على الشعبين.

من جهة أخرى جرت مناقشة مسألة عدم قيام الحكومة اللبنانية بشطب اللاجىء الفلسطيني الحاصل على جنسية أجنبية من قيود وسجلات مديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية وما أثاره هذا الأمر من التباسات، حيث تم توضيح الوضعية الخاصة التي يعامل بها اللاجىء الفلسطيني في القانون الدولي لناحية عدم شموله باتفاقية جنيف للعام 1951 الخاصة باللاجئين وتالياً عدم وقوعه تحت صلاحية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وإنما تحت صلاحية وكالة الأونروا التي تسبغ صفة اللاجىء على ذرية من لجأ إلى خارج فلسطين بشكل يخالف المبادئ القانونية المتعارف عليها بالنسبة لوضعية اللجوء لجهة أنه لا يولد إنسان لاجئاً، إضافة إلى أن فرادة القضية الفلسطينية تقتضي الحفاظ على الحقوق الوطنية والتاريخية للاجئين الفلسطينيين وذلك إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً، وهو ما شددت عليه قرارات جامعة الدول العربية الذي كان لبنان من أوائل مؤسسيها، كذلك تم التشديد على أن أي شطب لأسماء الفلسطينيين سيكون من شأنه إلحاق الضرر باللاجئين وقضيتهم.

وقد أبدى العماد عون تفهماً وإيجابية في التعاطي مع المسائل والأمور موضوع النقاش فتم التداول ببعض الأفكار التي يمكن تطويرها والبناء عليها لمعالجة كافة الموضوعات الشائكة، وفي نهاية الاجتماع وعد عون بإحالة هذه القضايا إلى خبراء واختصاصيين من التيار على أن يجري متابعة العمل لتذليل العقبات من خلال تنظيم جلسات حوارية ثنائية تضم ممثلين عن التيار الوطني الحر ومنظمة التحرير الفلسطينية تشمل هيئات المجتمع المدني لدى الطرفين بهدف تبديد الهواجس وإزالة الالتباسات التي تعتري بعض العبارات والمفاهيم كمفهوم التوطين وصولاً إلى فكفكة التعقيدات التي تحكم العلاقة اللبنانية-الفلسطينية بما يخدم مصالح الشعبين.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)